مكتب الرقابة والتنظيم– أبوظبي يدعم مبادرة الإمارات للبصمة البيئية

شراكة ثلاث سنوات بين جمعية الإمارات للحياة الفطرية ومكتب الرقابة والتنظيم لدعم المرحلة الثانية من مبادرة البصمة البيئية

أبوظبي، الإمارات – 5 فبراير 2013:

في خطوة مهمة وإيجابية نحو تحقيق مزيد من الحماية للبيئة، وقع مكتب التنظيم والرقابة ممثلاً بالسيد نيكولاس كارتر – المدير العام، وجمعية الإمارات للحياة الفطرية – بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة ممثلاً بالسيدة ايدا تيليش – المدير العام بالإنابة، اتفاقية يتعين بموجبها دعم المرحلة الثانية من مبادرة الإمارات للبصمة البيئية. وبناء على البحوث التي تم إجراؤها في المرحلة الأولى من المبادرة، تركز المرحلة الثانية للمبادرة على تسهيل تطوير سياسات ومعايير بيئية مبنية على أساس علمي من أجل خفض البصمة البيئية في الإمارات، وذلك من خلال تطوير معايير كفاءة الإنارة المنزلية في الإمارات، وإجراء تقييم اجتماعي واقتصادي للسياسات البيئية المختلفة لقطاعي الماء والكهرباء.

و أكد السيد نيك كارتر، المدير العام لمكتب المراقبة والتنظيم –أبوظبي دعمه للمبادرة حيث قال: "يسعدنا دعم جمعية الإمارات للحياة الفطرية ومبادرة البصمة البيئية والتي تجمع جهود القطاعات المختلفة من أجل تحقيق خفض ملموس في البصمة البيئية للإمارات. ومن خلال مبادرات المكتب التي تتعلق بقطاعي الكهرباء والماء، مثل مبادرتي وفر طاقة ووفر مياه، فإننا ندرك أهمية المحافظة على الماء والكهرباء كوسيلة لخفض انبعاثات الكربون، ونحن على ثقة بأن مبادرة الإمارات للبصمة البيئية ستترك أثراً إيجابياً طويل المدى في بناء مستقبل مستدام للإمارات."

وتأتي هذه المبادرة من خلال مشاركة وتكاتف جهود خبراء عدة من جهات مختلفة في شراكة فريدة بين وزارة البيئة والمياه وهيئة البيئة – أبوظبي وهيئة الإمارات للمعايير والمقاييس وجمعية الإمارات للحياة الفطرية والشبكة العالمية للبصمة البيئية. وتدير هذه المبادرة لجنة اتحادية ، تحت رئاسة وزير البيئة والمياه، معالي الدكتور راشد بن فهد.

وعلقت إيدا تيليش، المدير العام بالإنابة لجمعية الإمارات للحياة الفطرية: "من خلال تقييم الآثار والفوائد والتكلفة التي تتجاوز تحقيق خفض في انبعاثات الكربون، تهدف المبادرة إلى توفير المعلومات لصناع القرار لوضع أولويات سياسات خفض الكربون

التي تعود بالفائدة على الاقتصاد. نحن نتقدم بالشكر والتقدير لمكتب المراقبة والتنظيم–أبوظبي لدعمه المستمر والذي سيمكننا من التقدم في عملنا والبدء بإجراء تقييم اجتماعي واقتصادي للسياسات البيئية المختلفة التي شملتها السيناريوهات المقترحة خلال المرحلة الأولى من المبادرة".

وتشمل المرحلة الثانية لمبادرة البصمة البيئية على مساري عمل، يركز أولهما على تطوير معايير كفاءة الإنارة الداخلية، بحيث تشمل هذه العملية وضع سياسة شاملة للمواصفات القياسية من خلال التعاون مع هيئة الإمارات للمعايير والمقاييس. في حين يركز المسار الثاني على إجراء تقييم اجتماعي واقتصادي شامل ومتكامل للسياسات التي شملتها المرحلى الأولى لهذه المبادرة. هذا التقييم سيدرس الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تبني السياسات البيئية المختلفة الهادفة إلى خفض استهلاك الكهرباء والماء، ومن ثم تقديم الدراسة إلى صناع القرار.

كذلك ستقوم المبادرة بتقييم المعلومات المتعلقة ببصمة الإمارات البيئية والتي يشملها تقرير الكوكب الحي الذي ينشره الصندوق العالمي للطبيعة كل عامين.